

أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة نظرية وقياسية

بن عيني رحيمة (ملحة مغنية)
rkhiat@yahoo.com

أ.د شعيب بونوة
cbounoua@yahoo.fr

مكيديش محمد
mkidiche@yahoo.fr

جامعة تلمسان،

الملخص:

إن موضوع سعر الصرف من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام و الدراسات المتفاوتة لما له من أهمية ودور كبير في التأثير على الاقتصاد و التنمية الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية. ونظرا لحساسية سعر الصرف ازدادت محاولة قياس أثره على النمو الاقتصادي كعامل مستقل أو من خلال وجود عوامل ومتغيرات تتفاوت معه وذلك باستخدام نماذج جديدة.

في دراستنا هذه سوف نتطرق لمعالجة هذا المتغير الاقتصادي وقياس أثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة ما بين 1990-2010، فاستنتجت هذه الدراسة القياسية باستعمال برنامج Eviews7 وباستخدام تقنية VAR الانحدار الاتجاهي و اختبار السببية ل Eranger بعد اختبار إستقرارية السلاسل ل Augmented Dickey Fuller أن لسعر الصرف أثر ضعيف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة هذه.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) ، اختبار الإستقرارية ADF ، نموذج انحدار اتجاهي VAR، اختبار السببية .

مقدمة:

إن أنظمة الصرف تعرف على أنها مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطة النقدية في السوق الصرف¹، كما أن قائمة نظم الصرف قد تطورت عبر مرور الزمن، ففي بداية القرن التاسع عشر، ارتكزت الأنظمة النقدية على قاعدة الذهب، ثم انتقلت إلى قاعدة النقد الإلزامي وذلك من طرف الدول الرأسمالية، ثم ظهر نظام الرقابة على الصرف ونظام الاستقرار أسعار الصرف ثم نظم الصرف الحرة.

ولقد اختلفت الترتيبات الحديثة لأسعار الصرف بين المفكرين الاقتصاديين من نظم الصرف الثابتة (اتحادات العملة، مجالس العملة (الدولار)، أسعار الصرف الثابتة بحق)، وهي أنظمة تكون فيها معدلات الصرف الثابتة أو تتحرك داخل هامش ضيق وعملية التبادل فيها تتحدد مسبقا من طرف السلطات النقدية للدولة التي تمتد إلى معيار معين من سعر التدخل - سعر التعادل - بالنسبة لعملتها الخاصة.

فقد ساد هذا النظام بهامش تغير لا يتجاوز 1% في اتفاقية بريتن وودز فعُدل « في عام 1971 ليصبح $\pm 4.5\%$ » في مرحلة انهيار النظام.

وبانهيار نظام بريتن وودز تحررت أسعار الصرف في ظل نظام الصرف المائم الحر الذي تتحدد وفقه القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط العملة مع بعض العملات وتركها مغمومة مع العملات الأخرى. هي تختلف حسب درجة مرونتها. إلى تعويم مدار (موجه) Managed float تعويم حر يخضع لقواعد العرض و الطلب Free Float .

ولصعوبة الاختيار بين هذين النظامين، أصبح بحسب الصندوق النقد الدولي بعد سنة « 1999 يتكون من القطبين المتطرفين الثابت و المرن إضافة إلى وسط تجتمع فيه الأنظمة الوسيطة التي تحتوي أشكالا مختلفة من النظم³ ويحددها FMI في 3 فئات أساسية: الأنظمة الثابتة مع مجال أفضي، أنظمة الثابتة الزاحفة أنظمة الثابتة ضمن نطاقات تقلب زاحفة. وتلجأ الدول في الحقيقة لتبني هذا النوع من الأنظمة (الأنظمة الوسيطة) إما بسبب محاولة الدولة المبادلة بين فوائد الأنظمة الصرف المرنة و الثابتة، أو ربما بسبب ظاهرة الخوف من التعويم التي Fear of Floating التي قام بدراستها أحد مؤيدي هذا النظام سنة 2000⁴ Calvo and Reindhart حيث حلل واقع الدول النامية في أنها تجد في النظم

¹ Amina Lahrach. «Les régimes de change, l'économie monde » 2^e édition. La découverte, Collection Repères, Paris, 1999, p

² روبا دوتا بويختا +غلدا يرنديز+وسيم كركداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، قضايا اقتصادية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، الطبعة 2006.

³ أ.أبت يحي سمير، «التعويم للمدار للدینار الجزائري بين التصريحات و الواقع»، أستاذ جامعة تبسة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09-2011، ص 62.

⁴ Calvo and Reindhart 2000, «Fear of floating», NBER, working paper, 7993, available via internet : www.nber.org/paper/w7993.pdf.

الوسيلة خيارا أمثلا حيث أنها تحاول منع التحركات الكبيرة في سعر الصرف مبتعدة في ذلك على الالتزام بسعر الصرف الثابت.

فهذه الدراسة حاولت تحليل عملية تسيير أنظمة الصرف الخاصة باقتصاديات الدول (خاصة النامية منها التي تعاني من مشكل المصدقية)، فوجدت أن الكثير من الدول تعلن أنها تعوم عملاتها، إلا أنه في تطبيقاتها لا تقوم بذلك وهذا ما بين حالة الخوف من التعويم الذي يمكن تعريفه على «أنه التحفظ من ترك معدل الصرف عائم بالرغم من الإعلان الرسمي للتعويم»⁵.

حيث تم في هذه الدراسة مقارنة ما تفعله الدول مع ما تقوله وقد أدت نتائجها إلى نتيجة أساسية شاملة هي أن الخوف من التعويم ظاهرة منتشرة بقوة خاصة لدى الدول النامية وذلك منذ انهيار نظام بريقتن وودز.

هذا النوع من الأنظمة أثار جدلا كبيرا بين النظريين الاقتصاديين فهناك من أيده وهناك من ناهضه فلقد اقترح مناهضو الأنظمة الوسيطة أن مراقبة النظامين القصويين القطبية الثنائية أسهل من مراقبة الأنظمة الوسيطة من قبل المستثمرين الدوليين ولينفك لأن ذلك سيتطلب فترة طويلة قد تمتد شهورا للتأكد من أن البنك المركزي يتبع السياسة المعلنة وذلك وفق ما أثبتته Fränkel من صعوبة التحقق من مصداقية الأنظمة الوسيطة للمستثمرين الدوليين.

وعلى خلاف هذا هناك من يؤيد فعالية اختيار هذا النوع من النظم خصوصا الدول النامية فيرى Williamson 2000 أنه مفيد للدول التي تريد المبادلة بين المصدقية و المرونة في اختيار النظم. كما ساند Fränkel 2003 Williamson في رأيه.

ومن أجل هذا في هذه الدراسة سنحاول دراسة سلوك سعر الصرف في ظل النظم التي مر في الجزائر أولا ثم نتنقل لدراسة أثره على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة الممتدة بين 1990 و 2010 في شكل دراسة قياسية محولين الإيجابية على الإشكالية التالية : ما مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1990-2010

في ضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية السابقة و محاولة منا الوصول إلى نتائج أكثر دقة نستعين بالفرضيات التالية:

- 1- أن نظام سعر الصرف الثابت له أفضل الأثر على النمو الاقتصادي.
 - 2- أن سعر الصرف في ظل مرونته له أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - 3- لا يؤثر سعر الصرف بالجزائر على النمو الاقتصادي.
- هدف الدراسة:** تحاول هذه الورقة الوصول إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي:
- 1- قياس وتحليل أثر نظام الصرف المتبع على النمو الاقتصادي. لتحديد أي النظامين (التثبيت أم التعويم المدار) له أفضل الأثر عليه.

2- في ظل نظام التعويم المدار المنتهج من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة كيف يؤثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

عينة وأسلوب الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع استندنا للمنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري من خلال شرح كل المراحل التي مر بها نظام الصرف بالجزائر منذ الاستقلال مع تقديم خلفية نظرية تهتم بتحليل أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي ليلبيها بعد ذلك الجانب التطبيقي القياسي الذي سنحاول فيها دراسة هذا الأثر دراسة قياسية، إضافة إلى تخصيص النتائج و اقتراح بعض التوصيات.

أما عينة الدراسة فتتمثل في متغيرات اقتصادية كلية تقوم بدراسة علاقاتها مع بعضها البعض وهي سلسلة سعر الصرف الاسمي (TCN) تراكم رأس المال الثابت (ABFF)، والنمو الاقتصادي ممثلا بالنتائج الداخلي الخام الإجمالي (GDP)، والصادرات (X) والتضخم (INF)، ومؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) وكانت فترة الدراسة محددة ب 2010-1990.

1/ اختيار نظام الصرف الملائم:

إن العديد من النماذج النظرية لاختيار نظام الصرف تركز أساسيا على الأهداف للدولة (التمثلة في هدفين: هدف الاستقرار، هدف النمو)، إضافة إلى طبيعة الصدمات التي تواجه الاقتصاد، والدول التي تسعى لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصاد الكلي من الأفضل لها انتهاز نظام صرف ثابت الذي يحقق الفعالية الاقتصادية عن طريق تطوير الاستثمارات و التجارة الدولية، كما أنه يضع قيودا و محددات على السياسة النقدية الداخلية وذلك بالتصدي للأزمات و الصدمات الخارجية، كما أنه يساعد الدول ذات النظام المالي الغير متطور على ضبط مؤشرات المالية بما يلائمها على غرار هذا يمكن أن يتعرض هذا النظام للمضاربة مما يؤدي بنتائج غير مرضية على الاحتياطي النقدي و احتياطي العملة الأجنبية. كما أن قضية التعويم الاقتصادي لاقت أيضا الدعم من الأعمال النظرية بشأن مصداقية و الاتساق. وفي هذا الصدد نجد أن عدد كبيرا من الاقتصاديين المعاصرين ومتخصصي المالية الدولية، قد ركزوا معظم دراساتهم حول اختيار نظم الصرف الملائمة و المثلى لاقتصاديات الدول وبعد ذلك ظهرت نظرة جديدة في هذا المجال خصوصا بعد تتابع الأزمات في التسعينات وهي فرضية

⁵ Hanane Gharbi 2005, «La gestion des taux de change dans les économies émergentes : la leçons des expériences. Document de travail, OFCE, n°2005-06, p38. disponible sur le site web : www.ofce.sciences-po.fr/wp2005-06.pdf.

الركن *corners hypothesis* التي مازالت محل جدل كبير وهذه الفرضية «توصي بضرورة إتباع أحد النظامين القسويين إما تثبيت الصلارم أو التعويم الحر و الاعتماد تماما على الأنظمة الوسيطة»⁶.

ومن الدراسات التي قامت باختبار هذه الفرضية دراسة ⁷ Jean-Pierre Alléret 2007 حيث وصل إلى نتيجة أساسية أن أخذ فرضية الركن كحل في الحقيقة و الواقع صعبة التطبيق في الأسواق الناشئة.

وفي الأخير فإن اختيار نظام الصرف الملائم الذي يحقق الأهداف المرجوة يختلف باختلاف الأوضاع الاقتصادية للبلدان ويتأرجح نظمتها وبدرجة نموها وإمكانيتها لمواجهة الأزمات. ومن أجل الاختيار السليم يجب مراعاة مجموعة مختلفة من المعايير بخلاف تلك القائمة على مزايا التكامل مقابل مزايا الاستقلال النقدي فنجد معيار:

- طبيعة الصدمات ومصادرها.
- درجة التكامل الدولي وحركة رأس المال.
- حجم الاقتصاد، الانفتاح الاقتصادي واستقرار الأسعار.
- فعالية اختيار نظام الصرف الملائم لإقتصادات الدول مهمة ومؤثرة بدرجة كبيرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية خصوصا النمو الاقتصادي و من أجل ذلك سعت دراسات عديدة في تحليل أثر تغيرات وسلوك سعر الصرف على النمو الاقتصادي للدول باختلاف درجة نموها ونوع اقتصادياتها .

الخلاصة النظرية:

- دراسة jean François Perault و Robert Lafrance و jean Bailliu حيث حاولوا فيها شرح آثار اختيار نظام الصرف على النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط ل 25 دولة ناشئة في الفترة ما بين 1973-

1998 حيث وجدوا أن لنظام سعر الصرف أثر على النمو وتوصلوا إلى التنتيحين أساسيتين هما :

1- نظام سعر الصرف الحر ساهم في النمو الاقتصادي بقوة في حالة الدول ذات الاقتصادات المفتوحة على التجارة وعلى التدفقات الرأسمالية الدولية.

2- تقلب سعر الصرف يصاحبه انخفاض في النمو الاقتصادي.

وفي دراسة أخرى في هذا المجال لـ Mohammed Ayad, Leila haouaoui jean pierre Alléret, khouni في جويلية 2008⁸، قاموا بدراسة اختيار نظام الصرف في الدول النامية و الناشئة و العينة المختارة كانت 43 دولة ناشئة ونامية، فوصلوا إلى أن نظام الصرف المستقر يحقق هدف إضافي لارتفاع الإنتاج، كما أن النتائج النظرية لهذه الدراسات قالت أنه إذا وجدت في الدول حتمية كبيرة لتحركات الأسعار المتغيرة بسبب سعر الصرف فإن البلد الذي يبحث عن الاستقرار وتفاذي الصدمات يجب أن يعلم أن التعويم الحر ليس حلاً جيداً. والحل الأمثل لهذه الدول بين هذين النظامين هو الأنظمة الوسيطة.

وفي دراسة أخرى قام بها Salem Salah et Hanane hammas ⁹ 2006 لبلد نمي تونس حاولا الإجابة على تساؤل هو: هل أن تحقيق سعر الصرف مثالي يسهل الحصول على نمو اقتصادي مرتفع أم أن هدف الحصول على النمو الاقتصادي يفرض اختيار نضام الصرف الأمثل ؟ وقد توصلوا إلى النتائج التالية بعد دراستهما القياسية باستعمال اختبار السببية لفرانجر فوجدوا أن سعر الصرف الأمثل المختار يحقق تحسنا وارتفاعا في النمو الاقتصادي للبلد، العلاقة العكسية كذلك درست ونتج فعلا أن مستوى الإنتاجية يؤثر على اختيار سعر الصرف الأمثل للدولة في ظل ظروفها الاقتصادية، بمعنى أن هدف تعظيم النمو يمكنه أن يؤثر على اختيار نظام وطبيعة سعر الصرف الأمثل. وبالتالي فإن النتيجة المهمة التي توصل إليها هي أنه هناك رابط قوي بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف الأمثل .

وفي دراسة أخرى لـ Dieudonné Ella Oyono ¹⁰ 2006 فقد حاول هنا الكاتب الإجابة على السؤال الذي طرح إشكالية الانتقال من نظام صرف لآخر وما أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية خصوصا على الإنتاج، وذلك بتطبيق هذه الدراسة على 69 بلدا ناميا منها 32 بلد من جنوب إفريقيا، 8 بلدان من البحر المتوسط وشمال أفريقيا و أوروبا و 7 بلدان من آسيا و 22 بلد من أمريكا اللاتينية معتمدا في ذلك على دراسة LYS حيث قام بدراسة الأثر الحقيقي لأنظمة الصرف على النمو مستعملا في ذلك بعض المتغيرات الاقتصادية: الناتج الداخلي الخام الحقيقي، نسبة نمو السكان، معدل الاستثمار، الاستهلاك الحكومي، بدرجة

⁶ د. شارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس مال الأجنبي بالجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد 06، ص 122، من مصدر الانترنت

⁷ Jean-Pierre Alléret 2007, « Les régimes de change pour les marchés émergents ? les solutions du coins en question », *Panoeconomicus*, 2007, original scientific paper.

⁸ Jean Pierre Alléret, Mohammed Ayadi, Leila haouaoui Khouni, « Le choix d'un régime de change dans les pays émergents et en développement peu il être optimal en dehors des solutions bipolaires ? GATE UMR 5624 du CNRS, documents de travail, w.p08-13, juillet 2008, disponible sur site web :

⁹ Salem Salah et Hanane Hammas, choix d'un régime de change optimal et croissances économique : cas de la Tunisie, L'ANISPE conférence, 15-17 juin 2006 -Italie, disponible sur site web

¹⁰ Dieudonné Ella oyono, Effets réels des régimes de change dans les pays en développement, l' actualité économique, vol 82 n°03, 2006, érudit, p 319-340, disponible sur site web.

انفتاح التجاري نحو الخارج، الكتلة النقدية M^2 ونوع نظام سعر الصرف بعد تطبيق اختبار هوسمان وWald و النتائج المتوصل إليها هي أن نظام الصرف له تأثير حقيقي و أيضا أن ضعف تدفقات الإنتاج يساهم في تكون سعر صرف غير ثابت. معنى هذا أن نظام الصرف الحر أكثر تفضيلا إذا كان هدف أصحاب القرار في الدولة هو تقليص تحركات المتغيرات الاقتصادية خصوصا الناتج الداخلي الخام.

كما اختبرت دراسة 1997 بعنوان *Does the nominal Exchange rate régime master ?* أن أنظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي وعلى تقلباتهما. واستخدم لغرض تحليلها عينة بيانات سنوية لـ 136 دولة على فترة 1960-1990 وتتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بوجود دليل ضعيف يدعم العلاقة بين الأنظمة و النمو الاقتصادي. حيث ينخفض معدل النمو قليلا تحت نظام الصرف الثابت بسبب زيادة معدل الاستثمار، إما نتائج بخصوص الأنظمة الصرف الوسيطة لم تظهرها علاقة. كما تشير الدراسة إلى أن تقلب الناتج و العمل سيكون أقل تحت الأنظمة الأكثر مرونة.

وفي دراسة أخرى لها في 2002 قام بإعادة إختيار العلاقة بين الأنظمة و النمو الاقتصادي ضمن كتابهم *exchange rate régimes : choices and conséquences* على نفس طريقتهم السابقة مع اختلاف عينة الدراسة. وقد اختلفت نتائجهم عن ما توصلوا إليه في السابق، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى ارتباط الأنظمة الثابتة و الوسيطة بمعدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة.

وتناولت دراسة 2002 *Levy-yeyati and Struzengger* بعنوان *To float or to fix: Evidence on the Impact of exchange rate regimes on Growth* العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي من خلال التحقق من عدة أمور منها دراسة العلاقة بين الناتج و الأنظمة، ثم اختبار العلاقة بين الأنظمة و النمو.

وكشفت نتائج الدراسة أولا : تبين أن تصنيف الواقع لبيانات الأنظمة كان ضروريا للحصول على نتائج معنوية للعلاقة. ثانيا: أن الدول المتبعة للأنظمة المرنة تحقق نمو أعلى من الدول التي تتبع الأنظمة الثابتة، ثالثا: استنتج الباحثان بأن الأثر السلبي للأنظمة الثابتة على النمو ارتبط بالدول النامية دون الدول الصناعية. كما استنتجنا من فحص العلاقة بين نوع أنظمة الصرف و تقلب الناتج بأن تقلب الناتج كان أعلى مع الأنظمة الثابتة في الدول النامية وهناك دراسات أخرى عديدة في هذا المجال.

وقد أثبت أثر أنظمة سعر الصرف على نمو بصفة مباشرة من خلال الآلية التلقائية لعزل الإضطرابات الخارجية من التأثير على الاقتصاد المحلي، فإذا كان النظام المتبع مرنا فإن التعديل يتم عن طريق تغير سعر الصرف الاسمي الذي يعمل كمخفف لتأثير الصدمة على الاقتصاد المحلي. وذلك عكس النظام الثابت الذي تجري عملية التعديل فيه عن طريق تغيير الأسعار المحلية و الأجور. مما يستغرق وقت طويلا إلى أن تسمح الأسعار المحلية بالتغيير وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يتغير ببطء و الناتج المحلي سيزيد تقلبه مما ينتج عدم كفاءة إنتاجية عناصر الإنتاج بسبب الانحراف للأسعار المحلية عن وضعها التوازني.

وهذا ما يجعل الأنظمة الثابتة حلا سلبيا في تعديل الصدمات الحقيقية وعكس ذلك في حالة الصدمة النقدية لأن عرض النقود سيعمل آليا عن طريق تدخل BC من خلال الاحتياطات.

إضافة إلى هذا فليس سعر الصرف أثر غير مباشر على النمو الاقتصادي يظهر من خلال أثره على المحددات الأساسية للنمو كالاستثمار، الانفتاح التجاري، من خلال التدفقات الداخلية لرأس المال، من خلال تطور الأسواق المالية و المؤسسات النقدية. فتأثير سعر الصرف على كل متغير اقتصادي كلي من شأنه أن يؤثر على النمو بالإيجاب أو السلب.

2/ نظام الصرف في الجزائر

لقد مرّ سعر الصرف الدينار الجزائري بعدة مراحل في تطوره هذا الاستقلال تتمثل في:

1 (مرحلة بعد الاستقلال : 1964-1987) (سعر الصرف ثابت) : بدأت هذه المرحلة بنشأة الدينار الجزائري في 1964/04/10 الذي ثبت مقابل 180 ملغ من الذهب الخالص، حيث أصبح 1 دينار = 1 فرنك فرنسي (العملة المستعملة أثناء الاستعمار) وقد كان سعر الصرف الدينار الجزائري مستورا و مراقب لمدة طويلة عن طريق قوانين صارمة وقد أدى سيره بهذه الطريقة إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة الصعبة، حيث كان سعر صرف الدينار بالعملة الصعبة ليس له أي علاقة بالأداء و الكفاءة الاقتصادية الوطنية وبهذا انفصل عن الواقع الاقتصادي ما نتج عنه استخدام غير عقلاني للموارد الأكثر ندرة و المتمثلة في العملة الصعبة، زيادة على ذلك أعطى هذا الأسلوب قد أعطى قيمة أخرى للدينار على غرار القيمة التي تحددها السلطات النقدية فالثانية نحدد في السوق الموازية (السوق السوداء). وبعد دخول نظام التعويم بعد انهيار نظام بريتن وودز دوليا التي ألغت نظام صرف ثابت لل عملات سنة 1971 فقد تخلت الجزائر نهائيا عن ربطها بالدينار الجزائري بالعملة الفرنسية (الفرنك الفرنسي) مثبتة إياها بعملة من العملات المختارة

حسب أهمية شركائها التجاريين (14¹¹ عملة كان الدولار أساسيا في الترويج) منذ جانفي 1974 وقد كان سلبية سعر الصرف الدينار بتذبذب مقابل هذه العملة بطريقة هدف من هذا النوع من هو ضمان استقرار سعر الصرف الاسمي ويتطور مستوى العوائد البترولية والإمكانية المربحة للجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفعل البرنامج العام للواردات.... سعر الصرف الدينار أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملة الأخرى الأجنبية إما فصح المجال أمام بوابر السوق الموازية للظهور بوضوح بفعل انحراف أسعار الصرف شيئا فشيئا عن السعر الرسمي، مما أدى بالسلطات العامة إلى رفع قيمة الدينار الجزائري.

هذا الأخير صاحبه زيادة في أسعار عوامل الإنتاج والخدمات المحلية مقارنة بالسلع المستوردة مما دفع إلى تضخيل اقتناء السلع المستوردة على السلع المحلية هذا ما نتج عنه ضعف إنتاجية القطاع الوطني وعدم قدرته على منافسة القطاعات الأجنبية خاصة بعد بلوغ قيمة الدينار ذروتها ما بين 1983 و1986 إلى أن وصل سعر صرف الدينار في السوق الموازي إلى 4 دينار لكل فرنك وفي السوق الموازي كان 0,8 دينار لكل فرنك.

2) المرحلة الثانية: 1987-1993: (سعر الصرف الديناميكي)

بعد انهيار أسعار البترول في 1986 وانهيار قيمة الدولار (الأداة الرئيسية لقيام المعاملات مع الخارج) المخلفة لدخول الجزائر في مواجهة أزمة حادة أدت إلى انخفاض الدينار الجزائري لمرات متتالية، هذا الانخفاض كان قائما على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب سعر الصرف لفترة امتدت من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 « في هذه المرحلة انتقل معدل سعر الصرف الدينار من 4,936 دينار/\$ إلى 10,476 دج/\$ في نهاية ديسمبر 1990 إلى 15,889 دج/\$ في يناير 1991 ثم 16,595 دج/\$ في فيفري 1991 ليمتد في حوالي 17,8 دج/\$ نهاية مارس 1991¹². أي بمعنى أن سعر آنذاك انخفض بنسبة 70% في مدة لا تتجاوز 3 أشهر وبحو 103 % بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990. وهذه المرحلة تميزت بتوسع..... هذا دون تصريح رسمي من طرف السلطات النقدية، لكن بدأ ما يسمى بالتخفيض الصريح في بداية سبتمبر 1991 بعد إتخاذ قراره من مجلس النقد والقرض حيث وصلت نسبة التخفيض على 22% وبذلك أصبح 1 دولار = 22,5 دينار جزائري. واستقر حول هذه القيمة.

3) المرحلة الثالثة: 1994 - 1995 : نظام جلسات التثبيت:

تميزت هذه المرحلة بتطبيق برامج التعديل الهيكلي على سياسة الصرف بالجزائر حيث أرغمت السلطات العامة على تطبيق برامج صندوق النقد الدولي التصحيحية المنصوص عليها في اتفاق التثبيت في 12 أبريل 1994 القائم على انتاج سياسة تخفيض قيمة الدينار ليصل إلى 36 دج/\$ أي تخفيضه بنسبة 40,17%.

وتبع هذا الاتفاق الذي دام سنة واحدة ببرامج التعديل الهيكلي مع نهاية ماي 1995 الذي امتد 3 سنوات، حيث أن عملية تسوية سعر الصرف كانت من بين أهم المعايير الأساسية لبرامج التعديل الهيكلي. وفي أواخر 1994 تم التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات لبعض بنظم جلسات التثبيت fixing بداية من 01/10/1994 إلى غاية 1995، ويتعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية بالمزاد من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق صرف يتحدد فيها سعر الصرف عن طريق التوازن بين العرض والطلب في هذا السوق بين بنك الجزائر والبنوك التجارية. كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تقنية لتحديد سعر صرف الدينار وهي السماح بانزلاق الدينار إلى 40 دج/\$، وقد سمح مجلس النقد والقرض بذلك، وقد طبقت هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 94 إلى غاية أواخر سنة 95. وتمثل هذه العملية المرحلة انتقالية وتجريبية لتطبيق نظام الصرف العام، ومهلة لأعداد القوانين والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف.

4 - المرحلة الرابعة: 1995-1996: سوق الصرف ما بين البنوك:

تبعته مرحلة التثبيت التي انتهت في نهاية 1995 مرحلة سوق الصرف ما بين البنوك. في هذه المرحلة حاولت السلطات النقدية تحرير سعر الصرف المفروض عليها في ظل برامج التعديل الهيكلي، هذه السوق تمثل جزءا هاما من السوق النقدية وتسمح في ظلها للبنوك التجارية بالتصرف بكل حرية في معاملات بيع وشراء العملات الأجنبية وذلك عن طريق آلية العرض والطلب عليها، تم تأسيسه من طرف بنك الجزائر "حسب القرار رقم 95-08 ليوم 23/12/1995 المتعلق بسوق الصرف"¹³، وكذا التعليم "رقم 78-95 ليوم 26 ديسمبر 1995 الخاصة بوضعيات الصرف والتعليم رقم 79-95 ليوم 27 ديسمبر 1995 الخاصة بطريقة التنظيم والعمل داخل سوق الصرف ما بين البنوك".¹⁴ والهدف الأساسي من سوق الصرف بين البنوك هو تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

¹¹ هذه العملات هي: الدولار الأمريكي، المارك ألماني، البيزو الإسباني، الليرة الإيطالية، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكرون الدانمركي، الدولار الكندي، الفلورة الهولندية، الجنيه الإسرائيلي، الكورون السعودي، الفرنك السويسري، الكورون الروماني، الشلنغ النمساوي.

¹² Mourad Benachenhou, «Inflation, dévaluation, et marginalisation» Dar echirfa Alger, s a p, p23.

¹³ Règlements Banque d'Algérie 2000-2009, p343.

¹⁴ Instructions et notes aux Banques 2000-2009, Banque d'Algérie, p522.

في بداية عام 1996 شرع في تسيير سعر صرف الدينار بنظام التعويم المدار مع إمكانية البنك المركزي لتعديلها عند الضرورة. كما أصدر بنك الجزائر في تعليمية خاصة " رقم 08-96 الصادرة يوم 18 ديسمبر 1996¹⁵ تسمح بفتح مكاتب الصرف الخاصة وتقدم شروطا لذلك مسجوبة باعتماد من البنك تساعد البنك المركزي في عملية بيع و شراء العملات وعرض الصفقات التجارية من أجل توسيع السوق الحرة ومناخسة البنوك التجارية من جهة ، ومحاولة تقليص سوق الصرف الموازي إلى الحد الذي يقرب سعره من سعر الصرف الرسمي المعلن عنه يوميا من جهة أخرى. إلا أنه لحد الآن لم يتم فتح أي مكتب للصرف على مستوى التراب الوطني لعدة أسباب منها:

- الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي في السوق الموازية كبيرة جدا لا تشجع المتعاملين في السوق الموازي بالتخلي عن الربح الناتج عن عملية بيع و شراء العملات الصعبة خاصة الأورو (العملة الرئيسية المتعامل بها في السوق الموازي) بحكم أنهم تجار عملة يبحثون عن الربح السريع.
- الشروط الموضوعة من طرف بنك الجزائر لمنح إتمادات فتح هذه المكاتب .

(5) المرحلة الخامسة: 1996 - إلى يومنا هذا: نظام التعويم المدار.

بإتباع الجزائر نظام التعويم المدار المعلن عنه رسميا لتسيير سعر صرفها حاولت مرة أخرى فسخ المجال أمام قابلية تحويل الدينار الجارية المشروع فيها منذ 1994 ، ذلك أن تحرير المدفوعات بالنسبة للواردات الجزائرية بدأ تنفيذه الفعلي خلال هذه السنة.

وتلتها بعد ذلك مرحلة أخرى من إجراءات قابلية التحويل الجارية للدينار (La convertibilité courante) تتعلق بنفقات الصحة و التعليم يتم تحديدها بقيمة معينة بالنسبة للمرضى المحليين الذين يتابعون العلاج في الخارج و الطلبة المحليين الذين يتابعون الدراسة خارج تراب الوطن مع وضع حدود للتحويل لا يمكن للمستفيد أن يتجاوزها.

ومن بين أهم مراحل الأخرى لتعزيز قابلية تحويل الدينار هي تحرير المدفوعات على جميع العمليات الخاصة بالاستيراد ، كما أعطى بنك الجزائر حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج مرة في السنة للشخص الطبيعي و أصبح هذا الحق قابل للتنفيذ "بموجب التعليمية رقم 08-97 يوم 28 أوت 1997¹⁶ وهكذا فإن قابلية تحويل الدينار رخصت من أجل التحويلات الموجهة أساسا للمعاملات الجارية (سلع و خدمات ،...) وليس لتحويلات رؤوس الأموال .

وعبر كل الفترات التي تمت فيها التخفيضات المتوالية لسعر الصرف توسع سوق الصرف الموازي أكثر و أعطى سعره صورة عن الحقيقة الاقتصادية للدولة أكثر من السعر الرسمي.

من خلال هذه النظرة التاريخية لسعر صرف الدينار الجزائري المزريه أجبر أصحاب القرار في السلطة على البحث عن طريقة لتسيير سعر الصرف تؤدي به إلى الاستقرار.

" وعاد سعر الصرف إلى الاستقرار في سنة 2003 فلاحظوا من خلال تخفيض الدينار نسبة للأورو بكثر من نسبة 7 % بالمقارنة مع نسب التخفيض حوالي 2 % نسبة للدولار ما بين 2004-2005. وفي نهاية نوفمبر 2006، واصل الدينار ارتفاعه نسبة للدولار بحوالي + 5,5 % كما واصل انخفاضه في نفس الفترة بنسبة للأورو بحوالي 6 %¹⁷.

إن تحليل تطور سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي ونسبة للأورو في سوق الصرف مابين البنوك يسمح بشرح أثر أسعار الصرف لعملات الأجنبية على الدينار حيث أن التغيرات الشهرية لسعر الصرف الدينار نسبة للدولار خلال سنة 2010 فقد شمل انخفاضا يقدر بـ 1,68 % في شهر ماي و ارتفاع بـ 1,54 % في شهر أكتوبر وبالمقارنة مع 3 أشهر الأخيرة من هذه السنة فإن تسعيرة الدينار الشهرية بنسبة للدولار الأمريكي فقد بقيت مستقرة حوالي 74,2023 دج/ في أكتوبر و 74,3625 دج/ في نوفمبر و 74,3865 دج/ في ديسمبر.

وبمصطلح المتغيرات الفصلية لنهاية الفترة ، فإن سعر الصرف في الفصل الأول و الثاني من السنة شهد انخفاض بين الدينار و الدولار يقدر بحوالي 1,35 % و 2,24 % وبين الفصل الثالث و الرابع لوحظ ارتفاع العملة الوطنية ما بين 0,8 % و 1,07 % ، وباختصار لقد شاهد سعر الصرف السنوي للدينار انخفاض بـ 2,42 % في 2010 مقارنة بـ 2009.

أما تطور سعر صرف الدينار نسبة للأورو في 2010 قد شهد تطورات شهرية إيجابية حيث ارتفع في 7 أشهر من بين 12 شهرا ليصبح 93,35 دج / € في جوان 2010، و 106,50 دينار / € في 2009، من جهة أخرى فإن سعر صرف في 3 أشهر الأخيرة من سنة 2010 مقارنة بنفس الأشهر من سنة 2009 فقد ارتفع ما بين 4 % و 5 % حيث أقصى سعر صرف وصل إليه هو 104,16 دينار للأورو في جاتفي 2010 في حين أقصى سعر صرف في 2009 وصل إلى 107,765 دينار للأورو في نوفمبر 2009.

"وبصفة شاملة فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك حقق نتائج ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في متوسطه السنوي (2,64 %) في 2010 و بقي في مستواه التوازني في متوسط السنوي بـ 1,16 %¹⁸.

¹⁵ Ref. op. cit, p522.

¹⁶ Instruction et notes aux banques, réf op cit, p523.

¹⁷ Elor Duchman, la politique du change en Algérie, Missions Economiques, Fiches de synthèses, 30/11/2006.

¹⁸ Banque d'Algerie, rapport 2010, Evolution Economique et Monetaire en Algerie, juillet 2011, p52-53-54-55.

من خلال تحليلنا لتطورات سعر الصرف تبين أن السلطات النقدية تدعي فقط أنها تتبنى نظام التعويم المدار، لأن التطبيق مخالف لذلك تماما، لأنه في الحقيقة الدينار الجزائري لا يزال يعيش في ظل نظام الصرف الثابت المتحكم في وضعيته، وبهذا يمكننا القول أن الجزائر تصنف نظام صرفها بالتعويم المدار رسميًا ووبربط العملة فعليًا، فهي من بين الدول النامية التي صنفتها الصندوق النقد الدولي بذلك و أثبتت ذلك دراسة الأستاذ آيت يحي سميّر¹⁹ المصنفة بالتعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع في 2011. فقد توصلت إلى نتائج أن السلطات النقدية قامت باختيار نظام صرف ثابت مقنع بالرغم من إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي أنها تتبع نظام صرف عائم مدار. لأن مسار الدينار الجزائري واضح فهو دائما في أدنى مستوياته، وقد أثبت كذلك أن الدينار يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم و أن الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية بالإعلان عن هذا النوع من النظم هي الضغوطات المطبقة عليها من طرف FMI. وفي دراستنا هذه منحاول إبراز أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري على النمو الاقتصادي، وقبل هذا منحاول تلخيص أهم نظم الصرف التي مرّ بها الدينار و التي تمّ ذكرها سابقا بالتفصيل و معدل النمو الاقتصادي في كل فترة في الجدول التالي:

الفترة	سياسة و نظام الصرف	معدل النمو الاقتصادي (%)
1973-1964	الربط مع الفرنك الفرنسي.	5,8
1987-1974	الربط مع سلة من العملات.	5,7
1993-1987	تنظيم انزلاق تدريجي للعملة	0,2
1995-1994	نظام جلسات التثبيت.	1,45
1996-1995	نظام صرف مابين البنوك	3,8
2010-1996	نظام التعويم المدار	3,55

المصدر من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات IFS

هذه الإحصائيات تفسر أهمية نظام وسياسات الصرف على المستوى النمو الاقتصادي حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أنه في ظل نظام الربط مع عملة الفرنك تحقق أكبر معدل للنمو و انخفاض بقليل في ظل الربط مع سلة من العملات، وواصل انخفاضه بعد 1987 لعدة أسباب أولها الأزمة الحادة التي وقعت فيها الجزائر بعد انهيار أسعار البترول في 1986 مما أثر بشكل مباشر على أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها أثر مباشر كبير على النمو الاقتصادي و هو حجم الصادرات وبالتالي ميزان المدفوعات مما دفع بالدولة إلى محاولة تغطية العجز الحاصل عن طريق تخفيض قيمة العملة بالإضافة القيام بتنظيم انزلاق تدريجي للعملة، لكن سرعان ما استرجع النمو انفاسه نسبيا بين 1994 و 1995 و الفضل في ذلك هو إتباع نظام جلسات التثبيت الذي يعتبر مرحلة انتقالية و تجريبية لتطبيق نظام الصرف العائم، وواصل معدل النمو ارتفاعه الى غاية 3.8% بين 1995-1996 بعد إنشاء سوق للصرف بين البنوك تتم فيها عمليات بيع و شراء العملة الأجنبية من طرف بنك الجزائر و البنوك التجارية و المؤسسات المالية بتحديد سعر توازن بين المعروض و المطلوب من العملة مما سهل عملية الدخول في تطبيق نظام التعويم المدار الذي تتحدد في ظلّه سعر العملة بتفاعل عملي العرض و الطلب بحرية مع تدخل البنك المركزي في تحديده إذا دعت الضرورة لذلك، الشيء الذي فصح المجال أمام تعزيز القابلية الجارية لتحويل الدينار ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في ظل هذا النظام انخفض سعر الصرف الى 3.55% بدلا من 3.8% في نظام الصرف بين البنوك.

وبهذا التحليل يمكننا استنتاج ما استنتجته الدراسات السابقة أن نظام الصرف الثابت يحقق النمو والاستقرار.

3/ الدراسة التطبيقية والقياسية:

منحاول أن نقدم في هذه الدراسة عرضا مفصلا للنموذج المستخدم في التحليل القياسي، و نقدم أيضا وضعا موجزا لجميع المتغيرات الاقتصادية الكلية كلا على حدا و واقمها في الجزائر منذ 1990 إلى غاية 2010.

الدالة المستخدمة في التحليل:

لقد استندت عدة دراسات في السابق من دراسة 2002 levy yeyati andS و 2001 Bailliu et al وغيرهم على استخدام دالة النمو لدراسة العلاقة محل الدراسة مع إضافة سعر الصرف الفعلي الحقيقي كمتغير اقتصادي كلي. وبالتالي سنجري استخدام دالة النمو التالية لدراسة تأثير سعر الصرف الحقيقي (TCN) على النمو الاقتصادي:

$$PIB = f(X, INF, TCN, ABFF, IPC)$$

$$PIB = a_0 + a_1X + a_2INF + a_3TCN + a_4ABFF + a_5IPC + \varepsilon$$

مع

X: الصادرات.

INF: التضخم

TCN: سعر الصرف الاسمي.

¹⁹ آيت يحي سميّر، التعويم للمدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مرجع سابق، ص 61-70.

ABFF: تراكم رأس المال الثابت.

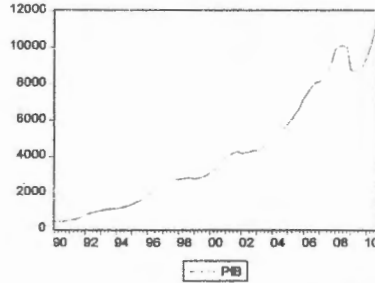
IPC: مؤشر أسعار المستهلك.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

1/4- وصف متغيران النموذج:

تعتمد دراسات التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي (IMF) وبنك الجزائر وإحصائيات المالية الدولية IFS و البنك الدولي . ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية لبعض المتغيرات الاقتصادية بالاقتصاد الجزائري (1990-2010) في شكل معطيات فصلية تتمثل في: سعر الصرف الفعلي الحقيقي ، التضخم، التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت معدل الاستهلاك الصافي ، الصادرات و النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الإجمالي لفترة الدراسة وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على كل من أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع المتغيرات الأخرى محل الدراسة.

1- الناتج المحلي الإجمالي: PIB: الذي يبين حالة تطور الناتج الداخلي الإجمالي والشكل التالي يبين تطور PIB ما بين 1990-2010:



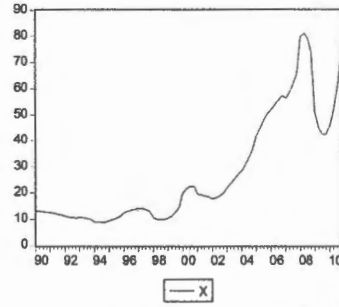
نلاحظ من خلال المنحنى أن تطور الناتج الداخلي الإجمالي في تزايد مستمر . عموما خلال فترة الدراسة خلال فترة الدراسة إلا أنه انخفض في نهاية سنة 2008 و2009 من 171 إلى 138 بليون دولار . وذلك راجع لانخفاض الصادرات باعتبارها تمثل عائدات المحروقات الممتلئة لنسبة كبيرة من نواتج الدولة.

2- الصادرات (x.f.o.b): هذا المتغير مهم جدا في التأثير على النمو الاقتصادي باعتباره أهم البنود المحيطة لرصيد ميزان المدفوعات ، وتمثل في الجزائر عائدات المحروقات حوالي 64 % من إيرادات العامة ، كما أن المحروقات تعتبر أهم عنصر مصدر للجزائر ويحتل الصدارة في الصادرات الجزائرية، حيث أنها لا تقل عن 93 % من حجم الصادرات الكلية ، مما يجعلها تتحكم في التوازنات الكبرى بصفة احتكارية .

وقد عرفت تطورات مختلفة خلال عشرية التسعينات ، حيث أنها تميزت بمرحلة أولى بانخفاض متتالي وصل إلى غاية 8,9 مليار دولار سنة 1994 كما يظهر في الشكل أدناه وذلك بسبب تدني أسعار النفط في السوق العالمية إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للدولار الأمريكي . لكن بعد 1995 عرفت تطورا ملحوظا حيث بلغت 13,22 مليار دولار في 1997 مما حقق فائضا غطى عجز سنة 1994 ، وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع أسعار النفط ، لكن هذا الحال لم يستقر بسبب انخفاض قيمة الصادرات لسنة 1998 لتصل إلى 10,14 مليار دولار لتعاود انتعاشها في سنة 1999 حيث ارتفع سعر النفط بمعدل 40 % عما كان عليه في 1998 . فقد وصلت في سنة 2000 إلى 21,65 مليار دولار وحلوت الاستقرار في هذا المستوى لتصل بعدها إلى 24,46 مليار دولار في 2003 ، وتواصل هذا الارتفاع إلى غاية 2008 ليصل إلى 78,59 مليار دولار وفي سنة 2009 انخفضت الصادرات إلى غاية 45,2 مليار دولار ، لكنها انتعشت في 2011 لتصل إلى 72,88 مليار دولار .

من خلال هذا التطور نلاحظ أن صادرات الجزائرية تميزت بانخفاضات متتالية في عشرية التسعينات لكنها انتعشت و استقرت بتطورها الإيجابي في بداية القرن الواحد والعشرون وهذا ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري وبالأحرى الصادرات الجزائرية رهينة ظروف أسعار النفط العالمية (وهذا ما أبرزته سنة 1986) . كما أن ارتكاز قطاع الصادرات على المحروقات بنسبة كبيرة يجعل اقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا ، مما يجعل النمو الاقتصادي يرتكز أساسا على صادرات المحروقات .

والمنحنى التالي يبين تطور قيمة الصادرات ما بين 1990-2010.

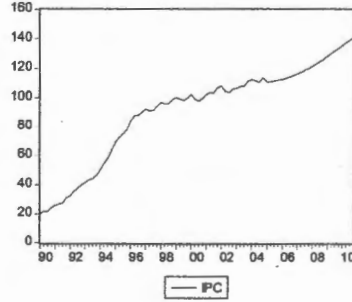


3- مؤشر أسعار الاستهلاك الصافي IPC :

نظرا للأهمية الكبيرة التي تزديها الأسعار باعتبارها أحد عناصر المزيج التسويقي و المعبرة عن القيمة النقدية التي يدفعها المستهلك لقاء حصوله على سلعة معينة أو خدمة ما لابد من محاولة تلخيص أهم التطورات التي طرأت على سياسة الأسعار في الجزائر: حيث ما بين 1967 و 1979 لم تكن هناك سياسة خاصة بالأسعار في الجزائر تتعلق بالأجور وتكاليف الإنتاج، فقد كانت تتحدد أسعار المنتجات ذات الاستهلاك العريض بقيمة ثابتة من طرف الدولة كما أنه نتج عن التثبيت المركزي لبعض الأسعار ظهور فوضى في مجال الأسعار، هذه الحالة زادت سوءا بسبب حدوث الأزمات في المواد الغذائية وهذا لقلّة الإنتاج الوطني وزيادة الطلب على بعض المنتجات من قبل المستهلكين.

"وفي سنة 1982 تم الموافقة على القيام بنظام أسعار جديد هادف لدعم الأسعار الخاصة بالمنتجات الضرورية الأولى الممولة من الدولة، أما فيما يخص أسعار المنتجات ذات الاستهلاك العريض فقد أصبحت تمول من طرف صندوق التعويض الذي تم تأسيسه في نفس السنة، وفي عام 1989 صدر قانون جديد لأسعار وهو خاص بنظام الأسعار الحرة أين أصبح كل من السعر و الكمية مثبتيين من طرف السوق، وكان تحرير الأسعار شرط ضروريا وضعه FMI لغرض التوجه نحو اقتصاد السوق مما سيلقي دور الدولة في تحديد أسعار المواد الواسعة الاستهلاك كالحيوب، الحليب، الشعير،... الخ. وترك هذه المهمة لقوى السوق أي لعوامل العرض و الطلب على السلعة"²⁰.

من هذا كله نرى أن تطوّر سياسة الأسعار في الجزائر وتغيرها من شأنه التأثير على مستوى الأسعار الذي يوضح القدرة الشرائية للفرد الجزائري، ولهذا ارتأينا أن ندرس أثره على النمو الاقتصادي وسنمتحن ذلك في هذه الدراسة معتمدين على مؤشر أسعار الاستهلاك المحدد على أساس سلة من السلع و الخدمات المتعلقة بالأسر وهي: المواد الغذائية، المشروبات الغير كحولية، الأثاث، الملابس والأحذية، السكن و النفقات، النقل و الاتصال، الصحة، التربية و الثقافة و النشاطات... وغيرها. والشكل التالي يبين تطوّر مؤشر أسعار الاستهلاك من 1990-2010.



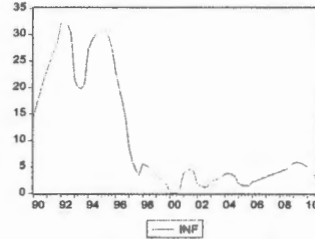
نلاحظ من خلال المنحنى أن IPC كان متذبذب في تطوره فتارة مرتفع وتارة منخفض وذلك بسبب نسبة التضخم مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للفرد وبالتالي القدرة الشرائية له وهذا ما رفع من نسبة الفقر و الفقراء خصوصا

²⁰ قنار نعيمة، رسالة ما جيستر «نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر»، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 52-54.

خلال سنوات العشرية الأخيرة " ففي نظر خبراء صندوق النقد الدولي أصبحت ظاهرة الفقر تهدد الطبقات المتوسطة التي تمثل حوالي 50 % من العدد الإجمالي للسكان منهم 25 % يعيشون تحت مستوى الفقر بأقل من 1,5 \$ للفرد يوميا²¹

4- التضخم Inf.

إن الاقتصاد الجزائري ولجّه ضغوطات تضخمية شديدة نتجت عن إصدار الدولة للنقود دون مقابل يذكر من الإنتاج و احتياطي العملة الصعبة و الذهب بعد أزمة أسعار النفط 1986 و المنحنى التالي يبين أهم تطورات التضخم في الجزائر منذ 1990 إلى 2010 .



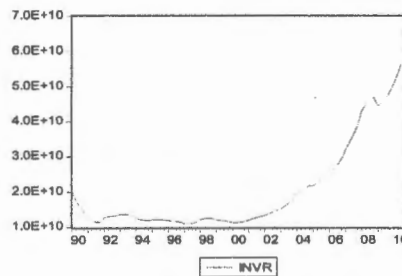
يكشف هذا المنحنى خلال هذه الفترة أن معدلات التضخم كانت في تزايد مستمر ما بين 90 و 92 أين بلغت معدل 31,67 % وذلك بسبب :

- ✓ التوسع النقدي الكبير و المتتالي طيلة ثلاث سنوات.
 - ✓ ارتفاع نسبة الأصول الخارجية الصافية حيث وصلت 279,2 % .
 - ✓ ارتفاع معدلات السيولة الاقتصادية.
 - ✓ سيطرة الوصول الداخلية الصافية على إجمالي الكتلة النقدية .
- لكن بحلول سنة 1993 انخفضت مستويات التضخم إلى 20,5 % وتحقق ذلك بعض انخفاض وتيرة التوسع النقدي من 24,7 % إلى 21,6 % وباستقرار مستويات الطلب الكلي . لكن سرعان ما عاود التضخم ارتفاعه في 1994 إلى 29 % وذلك راجع لنفس الأسباب تقريبا التي حدثت في 1990-1992 وهي ارتفاع وتيرة التوسع النقدي وكذا بسبب الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي.
- لكن في الفترة ما بين 1996-2000 تناقص حتى وصل إلى 0,3 % ويعود ذلك إلى :

- ✓ التحكم الجيد في السيولة الاقتصادية.
- ✓ ارتفاع حجم القروض الموجهة للاقتصاد بقوة.
- ✓ ارتفاع نسبة الأصول الخارجية الصافية ، في حجم الكتلة النقدية مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف.
- ✓ استقرار مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة .
- ✓ انخفاض حجم الائتمان المحلي.

وبحلول العشرية الأخيرة (2000-2010) تميّزت مستويات التضخم بتذبذب كبير فيرتفع سنة و ينخفض أخرى ليصل إلى أعلى مستوياته خلال هذه الفترة و المقدرة بـ 5,7 % سنة 2009، لينخفض مرة أخرى إلى 3,9 % في 2010 وهذا نتيجة الجهود التي قام بها بنك الجزائر و المتجسدة في السياسة النقدية التي في نظره كانت ناجحة لحد الساعة.

5- الاستثمار ABFF :



²¹ .بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 220-221.

من خلال المنحنى نلاحظ أن الاستثمارات كانت مهمشة في بداية التسعينات وذلك راجع لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي بالدولة لكنه انتعش في بداية القرن 21 بسبب مجهودات الدولة في تشجيعه قانونيا. فقد تميزت سنة 1990 بصنوبر قانون للإصلاح وهو قانون النقد و القرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 والذي يعتبر خطوة أساسية في مجال الاستثمارات حيث قام بتحرير الاستثمار وذلك بإلغاء قانوني 13/82 و 13/83 اللذان أدخلتا مقياس تحدد نسبة رأس المال في الشركة المختلطة وتبع قانون النقد و القرض القانون المتعلق بترقية الاستثمارات في 1993/10/15، حيث أمر بإزالة تامة لفوارق القديمة بين استثمارات العمومية و الخاصة و الأجنبية ونص على منح بعض الامتيازات الجبائية و الجمركية و المالية مع إزالة نظام الاعتماد ومع توفير ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار و العوائد الناجمة عنها. وبذلك تغيرت النظرة الاقتصادية السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة للرقى و الانفتاح نحو العالم المتقدم. في سنة 2001 جاء أمر يحدد النظام الذي يعتمد على تطبيقه على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية، فقد أصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء الوطنيين في العالم، كما يركز هذا النص القانون على إعطاء أهمية بالغة للاستثمارات التي تهدف لإنتاج السلع و الخدمات، حيث أعطاهما حرية تامة و حماية قانونية و ضمانات. وخلال هذه الفترة نلاحظ تحسن ملحوظ في تدفقات استثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع لفصح المجال أمام الخصوصية المشجعة لجذبه وتزامنا مع ظهور نتائج الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي ونظام الصرف الذي تغير من النظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم المدار منذ 1996.

"إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفعت في 2008 بـ 920% ما يعادل جمع 525 مليار دينار مما أظهر عدم تأثر الاستثمار في الجزائر بالأزمة المالية لأن المؤشرات الاقتصادية كانت جيدة" ²² حيث واصلت ارتفاعها "إلى 14 % بين 2010 و 2011، ما تعدى 2.26 مليار دولار إلى 2.57 مليار دولار" ²³.

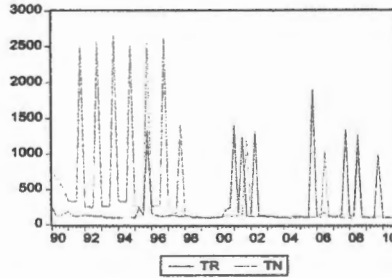
6- تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي: TCER و الاسمي TCN:

قبل سرد مراحل التطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري سنعرف أولا بهذا المتغير الاقتصادي الكلي على أنه المعبر النسبي للمبلغ المتبادلة إلى المبلغ الغير متبادلة، فلا يوجد مقياس أو مؤشر موحد لكيفية حسابه، فهو يأخذ بعين الاعتبار درجة المنافسة للمبلغ في عدد من الدول والعلاقة بينه وبين سعر الصرف الاسمي تظهر من خلال العلاقة التالية :

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر صرف اسمي} \times \frac{\text{مؤشر أسعار محلية}}{\text{مؤشر أسعار أجنبية}}$$

أما سعر الصرف الاسمي فيعرف على أنه المعبر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، دون إبراز القوة الشرائية للعملة.

وفيما يلي منحنى تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري الفعلي الاسمي و الفعلي الحقيقي منذ 1990-2010.



2- الأنبؤات القياسية المستعملة: إن التحليل المستخدم في هذه الدراسة هو تحليل الانحدار الاتجاهي (VAR) الذي يعتبر مقياس لدرجة التأثير و الانعكاس والحصول على نتائج لابد من إجراء الاختبارات التالية:

1.2. اختبار الجذور الوحدوية ²⁴ (1981) Augmented Dickey Fuller (ADF) : من أجل اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية و درجة تكامل المتغيرات سوف نمتعلم اختبار الجذور الوحدوية (ADF).

²³ Les Investissements directs étrangers en Algérie en 2011, Publications des services économiques, Trésor DG, Ambassade de France en Algérie, December 2012, p1-3.

2.2 اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني Selection the lag-length: ونستخدم هنا طريقة Akaike Information Criterion لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني الأمثل .

2.2- اختبار السببية: ولتحديد السببية سنستخدم اختبار فرانجر Granger causality test .

1/ نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

لقد أوضحنا نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة مما أدى بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى لبعضها وإجراء اختبار الفروق الثانية لأخرى والجدول الآتي يوضح نتائج الاستقرار:

الجدول (2) : دراسة إستقرارية المتغيرات

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار ADF للفروق الأولى			اختبار ADF للفروق الثانية		
	ADF	القيم الحرجة		ADF	القيم الحرجة		ADF	القيم الحرجة	
		%5	%10		%5	%10		%5	%10
INF	-2.5757	-3.4662	-3.1597	-3.9080	-1.9449	-1.6141	-	-	-
INV	1.4520	-3.4662	-3.1597	-	-	-	-4.6200	-2.8986	-2.5866
S							-		
IPC	-1.8240	-3.4662	-3.1597	-	-	-	11.5544	-3.4677	-3.1606
PIB	-1.3124	-3.4662	-3.1597	-3.5867	-3.4669	-3.1601	-	-	-
TC	-4.4449	-3.4692	-3.1615	-	-	-	-	-	-
ER									
XP	-3.0119	-3.4662	-3.1597	-3.9637	-3.4669	-3.1601	-	-	-

المصدر من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews7

التعليق على نتائج استقرارية السلاسل الزمنية: من خلال النتائج المبينة في الجدول اتضح أن القيمة $t\Phi$ لكل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي TCER أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 5% و 10% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذور وحيدة وبالتالي استقرار هذه السلسلة الزمنية عند المستوى. كما بينت هذه النتائج أن القيمة $t\Phi$ لكل من المتغيرات التالية: التضخم، الناتج الداخلي الخام و الصادرات أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% و 10% مما سمح لنا بالمرور إلى الاختبار التالي وهو اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات الغير مستقرة التي لاحظنا من خلالها أن قيم $t\Phi$ للتفاضلات الأولى لهذه المتغيرات أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% و 10%. واستنادا إلى هذه النتائج فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة يعني استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفروق الأولى، أما بقية المتغيرات المتمثلة في متغير التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت و متغير الاستهلاك الصافي فإن نتائج استقراريتهما أثبتت أن القيمة $t\Phi$ أكبر من القيم الحرجة عند المستوى وعند التفاضل الأول مما سمح لنا باختبارها عند التفاضل الثاني أين كانت هذه القيمة أصغر من القيم الحرجة عند المستوى 5% و 10% مما أكد عدم وجود جذور وحيدة أي استقرار السلسلتين الزمنيتين من الدرجة الثانية .

هذا الاختلاف في درجة الاستقرارية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة برهن عدم تكاملها من نفس الدرجة وبالتالي سنلجأ للاستعمال نموذج الانحدار الاتجاهي VAR لمعرفة قوة العلاقة المتبادلة بين المتغيرات.

2/ اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني: لإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني في نموذج الدراسة يتم الاعتماد على طريقة AIC حيث يتم اختيار أقل قيمة من قيم معيار AIC والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل. وبالرجوع للبيانات

²⁴ - Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1981) Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, 49, 1057-1072.

الإحصائية لاستخدام نموذج VAR نلاحظ أن أقل قيمة كانت عند فترة تباطؤ زمني تساوي (2)، كما نلاحظ أن معامل الارتباط بالنسبة لكل متغير هو كالتالي:

متغيرات	PIB	ABFF	INF	X	IPC	TCN
R ²	0,9969	0,9981	0,9851	0,9797	0,9982	0,3760

المصدر من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews7

من خلال هذا الجدول يتضح أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة تفسر PIB بـ 99.69%، و ABFF بـ 99.81%، أما التضخم NF بـ 98.51% والصادرات X بـ 97.97% أما PC بـ 99.82%، وكل هذه المتغيرات تفسر سعر الصرف الرسمي TCN بـ 37.60% مما يلاحظ أن سعر الصرف لا يتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة خلال فترة الدراسة التي تم فيها تعويم سعر الصرف بالجزائر وذلك نظرا لميل الدولة المتبعة ففي العديد من الدراسات تؤكد أن الدولة الجزائرية لا تعوم سعر صرفها بل كانت مجبرة على التصريح باتباعها لهذا النوع من النظم لكن في الحقيقة تميل إلى ربطه أكثر و الجدول أعلاه يعطينا المصادقية عن ذلك و الدليل أن نسبة ارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة ضعيف فلو كان حقا معوما لكان تأثيره بالمتغيرات الاقتصادية كبيرا.

3/ اختبار السببية بين المتغيرات: لتحديد اتجاه السببية يتم عادة استخدام اختبار Granger للسببية ويمكن بواسطته تحديد السببية بين متغيرات الدراسة أي بين الناتج الداخلي الخام والتضخم و تراكم رأس المال الثابت، الصادرات و مؤشر أسعار الاستهلاك و سعر الصرف الرسمي.

والعلاقة أما أن تكون أحادية أي أن يؤثر أحد العوامل على العوامل الأخرى دون أن تؤثر عليه بقية العوامل، أو علاقة تبادلية هي أن تؤثر العوامل على بعضها البعض أو إلا تكون علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

ولتحديد العلاقة السببية بين هذه المتغيرات يتم مقارنة قيمة Fالجد و لية مع قيمة Fالمحسوبة، فإذا كانت Fالمحسوبة أكبر من Fالجد و لية فهذا يعني أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات والعكس إذا كانت Fالجد و لية أصغر من Fالمحسوبة.

لكن قبل اختبار السببية سنقوم بدراسة نتائج تقدير الانحدار الخطي بين كل متغير و PIB بالنسبة للمتغيرات التي لا تتكامل من نفس الدرجة مع مواصلة دراسة التكامل المتزامن للمتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة. وذلك باستخدام برنامج Eviews7 ونتائجها كالتالي:

الجدول رقم 3 : نتائج تقدير الانحدار الخطي بين PIB والمتغيرات المستقلة و اختبار التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الأخطاء

تقدير معادلة انحدار خطي بين كل متغير و PIB	معادلة خطية	اختبار استقرار الفروق	القرار	نموذج تصحيح الأخطاء
معادلة PIB و INF	PIB = -191,11INF + 6245,69 R ² = 0,4241	ADFcal = -1,346 ADFtal = -3,466	غير مستقرة	-
معادلة PIB و ABFF	PIB = 2,07E07abff R ² = 0,8042	-	-	-
معادلة PIB و IPC	PIB = 80,22IPC - 3039,99 R ² = 0,7301	-	-	-
معادلة PIB و TCN	PIB = 1,5406TCN + 4859,82 R ² = 0,1029	-	-	-
معادلة PIB و X	PIB = 150,7170x R ² = 0,8792	ADFcal = -3,7556 ADFtal = -1,9448	مستقرة	D(PIB) = 0,0063(E-1) + 58,8725D(X) R ² = 0,6478

المصدر من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews7

التعليق على النتائج: من خلال الجدول أعلاه يتضح تمالي:

عومًا، لقد بينت النتائج أن واقع النمو الاقتصادي في الجزائر فعلا يفسر بعوامل اقتصادية، لكن بدرجات متفاوتة. ففيما يتعلق بالتضخم، فإن النتائج أشارت إلى وجود علاقة معنوية رغم أنها سلبية بين هذا المتغير و النمو الاقتصادي بحيث يفسر هذا الأخير 42% من التغيرات في الناتج الداخلي الخام. فأكما انخفض مستوى التضخم ارتفع مستوى النمو الاقتصادي، وهذا ما نلاحظه بالجزائر من خلال معطيات فترة الدراسة.

- من جهة أخرى، علاقة تراكم رأس المال الثابت بالنمو الاقتصادي بينت نتائجها أنها إيجابية ومعنوية بحيث يفسر هذا المتغير 80% من التغيرات في الناتج الداخلي الخام بالدولة، وهذا راجع لنسبة الاستثمارات المحلية المعتبرة التي من شأنها الرفع من رصيد ميزان المدفوعات.

- أما علاقة الناتج الداخلي الخام ومؤشر أسعار الاستهلاك فهي علاقة إيجابية ومعنوية حيث يفسر هذا المتغير حوالي 73% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- أما فيما يتعلق بمستوى سعر الصرف بالجزائر و الناتج الداخلي الإجمالي فإن العلاقة بينهما سلبية و غير معنوية فهو لا يفسر سوى 10% من الناتج الداخلي الخام وهذا نتيجة تدهور العملة الوطنية و انخفاضاتها المتوالية خلال فترة الدراسة التي حصلت في إطار برامج الإصلاح الهيكلي حيث أن مجال الصرف كان أول الهياكل الخاضعة للإصلاح من أجل إعطاء قيمة حقيقية للدينار .

- كذلك فيما يخص الصادرات فالنتائج بينت أن هذا الأخير يفسر 64% أيضا من التغيرات الناتج الداخلي الخام، والعلاقة بينهما إيجابية ومعنوية كما أن إحصائية **Durbin-Watsonstat** تؤول إلى القيمة 0.38 وبالتالي فإن البواقي غير مستقرة ومنه لا تتحقق فرضية التكامل المترامن.

وفي هذا الصدد نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ جاءت معنوية عند مستوى الدلالة 5% و ذات إشارة موجبة (0.0060) تدل على أن تغير النمو الاقتصادي قد لاستغرق عند حدوث أي صدمة أي وقت حتى يصل إلى وضع التوازن الطويل الأجل، أما إذا تحدثنا بلغة سرعة التعديل فنقول بأنه يتم في كل سنة تعديل يزيد عن 0.06% من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في المدى الطويل. نلاحظ من هذا أنه من شأن الصادرات وحدها أن تعيد التوازن للاقتصاد في حال حدوث أزمة بصفة كبيرة وذلك راجع إلى أن للدولة اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات المحروقات في إقليمه. بعد هذا سنقوم باختبار السببية بين الناتج الداخلي الخام وباقي المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة :

الشكل رقم: اختبار السببية ل Granger

نتيجة السببية	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) المحسوبة	اتجاه السببية
لا تسبب	0,79	0,46	PIB→INF
لا تسبب	0,81	0,41	INF→PIB
تسبب	0,6	1,01	PIB→IPC
لا تسبب	0,85	0,31	IPC→PIB
لا تسبب	0,73	0,61	PIB→TCN
تسبب	0,45	1,55	TCN→PIB
تسبب	0,21	3,056	PIB→X
تسبب	0,12	4,16	X→PIB
تسبب	0,0047	10,71	PIB→ABFF
لا تسبب	0,81	0,40	ABFF→PIB

المصدر من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews7

التعليق على النتائج: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن

التضخم لا يسبب ولا يتسبب في أحداث النمو الاقتصادي شأنه في ذلك مؤشر أسعار المستهلك الذي لا يسبب PIB لكن هذا الأخير يتسبب فيه وهذا منطقي نظريا فزيادة الناتج الداخلي الخام تنعكس على نصيب الفرد منه فارتفاعه يحقق الرفاهية للدولة و الفرد وبالتالي تحسن مستوى القدرة الشرائية ومنه ارتفاع IPC. كما نلاحظ أن الصادرات لها أثر كبير على النمو الاقتصادي والسبب في ذلك اعتماد الاقتصاد عليها بنسبة كبيرة جدا، وكذا سعر الصرف الذي يؤثر على الناتج الداخلي الخام ولا يتأثر به فتحسن قيمة العملة الوطنية ورفهها من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي و لو بحجم صغير، أما إذا حاولنا ملاحظة المتغير الاقتصادي المتمثل في تراكم رأس المال الأجنبي نجد أنه من شأن PIB أن يؤثر و يسبب ABFF وهذا منطقي فتحسن معدلات النمو من شأنها جلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للدولة.

الخلاصة: من خلال هذه الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 التي انتهجت فيها الجزائر نظام التمويل المدار المصروح به بداية من 1996 ودراستها دراسة قياسية استنتجنا أن لسعر الصرف أثر ضعيف على النمو الاقتصادي فهو لا يفتره إلا بـ 10% فقط وهذا راجع لتدهور قيمة العملة الوطنية بسبب التخفيضات المتتالية المطبقة عليها في ظل برامج التصحيح الهيكلي، هذا على غرار ما كان عليه في السبعينات أين كانت تعطى له قيمة أكبر مضطاة لا تعكس الواقع الحقيقي لاقتصاد الدولة، حيث كان له أطيب الأثر على النمو الاقتصادي الذي وصل إلى 5.8% و 5.7% في ظل نظام الربط إلى الفرنك وإلى ملة من العملات لينحصر ما بين 1.45% و 3.8% في ظل نظام التمويل المدار، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي في ظل نظام الصرف الثابت كان أعلى منه في ظل نظام التمويل المدار خلال فترة الدراسة مما يعكس أثر نظام وسياسة الصرف على النمو الاقتصادي وانتهاج الدولة للنظام الأخير ما هو إلى محاولة منها للسعي لتطوير مجال الصرف بما يتلاءم وأهدافها التنموية راجية بذلك إعطاء قيمة حقيقية للدينار الجزائري.

ومن خلال دراستنا لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المصاحبة لسعر الصرف وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر توصلنا إلى أنه:

- يجب على الدولة تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية التي تساهم في رفع الناتج الداخلي الخام وبالتالي الزيادة في النمو.
- ضرورة النهوض بالإنتاج الوطني و تنويعه من أجل تنويع الصادرات و الخروج من الاقتصاد الريعي المعتمد على الإيرادات البترولية.
- صياغة نموذج هيكلي قياسي لسعر الصرف و تحديد المجال الأمثل الذي ينبغي أن يتحرك فيه.
- تنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياطيات الصرف.
- الاهتمام بالسياحة من أجل جلب العملة الصعبة للجزائر.

المراجع:

- 1- روبا دوتا بوختا +غلدا يرنديز+وسيم كركداغ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف، قضايا اقتصادية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، الطبعة 2006.
- 2- أ.أيت يحي سمبر، «التمويل المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع»، «أستاذ جامعة تبسة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 09-2011.
- 3- د.شارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس مال الأجنبي بالجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد 06.
- 4- فدار نعيمة، رسالة ماجستير «نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر»، جامعة الجزائر، 1996-1997.
- 5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

6-Amina labrach. «Les régimes de change, l'économie monde »2edition, la découverte, collection repères, paris, 1999
7-Calvo and reindhart2000, «fear of floating, NBER, working paper, 7993, available via internet : www.nber.org/papers/w7993.pdf.
8-Hanane gharbi2005, «la gestion des taux de change dans les économies émergents-la leçons des experience, document de travaille, OFCE,n°2005-06,p38.disponible sur le site web :www.ofce.sciences-po.fr/pdf/wp2005-06.pdf.

- 9-Jean-Pierre Allégret 2007, «les régimes de change pour les marchés émergents ? les solutions du coin en questions», *pano economicus*, 2007, original scientific paper.
- 10-Jean pierre Allégret, Mohammed ayadi, Leila haouaoui khouni, «le choix d'un régime de change dans les pays émergents et en développement peu il être optimal en di 'hors des solutions bipolaires ? GATE UMR 5824 du CNRS, document de travail, w.p08-19, juillet 2008.
- 11-Salcm Salah et Hanane hammas, choix d'un régime de change optimal et croissance économique : cas de la Tunisie, IXAISPE conférence, 15-17 juin 2006-Italie.
- 12-Dicudonné elle oyono, effets réels des régimes de change dans les pays en développement, l' actualité économique, vol82 n°03, 2006.
- 13-Mourad Benachenehou, «Inflation, dévaluation, et marginalisation» Dar echrif Alger, s a p.
- 14- Règlements Banque d'Algérie 2000-2009.
- 15-Instructions et notes aux Banque 2000-2009, Banque d'Algérie.